الأمم المتحدة A/67/PV.97

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السابعة والستون

الجلسة العامة **٩٧**

الخميس، ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يريميتش ..... (صربيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البند ١١٦ من جدول الأعمال (تابع)

تنشيط أعمال الجمعية العامة

تقرير الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة (A/67/936)

مشروع القرار (A/67/936، **الفقرة ٧٩**)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية نظرت في البند ١١٥ والبند ١١٦ من جدول الأعمال في مناقشة مشتركة في جلستها العامة الثالثة والعشرين المعقودة في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

إننا نجتمع، بعد ظهر اليوم، لاستعراض مداولات الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة وإقرار النتائج التي توصل إليها. وخلال الدورة السابعة والستين للجمعية العامة، ترأس الفريق العامل وباقتدار صديقي العزيز، سعادة السفير معتز أحمدين خليل، الممثل الدائم لمصر وأحد أمهر الدبلوماسيين الذين شرفت بالعمل معهم على الإطلاق.

في بداية ملاحظاتي، أود أن أعرب عن خالص امتناني له ولزملائه لتفانيهم في مسعى تعزيز دور الجمعية العامة وسلطتها وفعاليتها وكفاءتها.

يلخص تقرير الفريق العامل (A/67/936) نتائج الدورات الست التي عُقدت على مدى الشهور القليلة الماضية. وقد قُسمت المناقشات الموضوعية إلى قسمين، ألا وهما، مناقشة عامة وتبادل للآراء، أعقبتهما سلسلة من الاجتماعات التي تناولت عددا من القضايا المحددة والتي دارت حول أربع مجموعات مواضيعية حددها الرئيس. وقد ركزت الأولى على دور وسلطة الجمعية العامة وعلاقتها مع الأجهزة الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة، وكذلك مع الجماعات والمنظمات الأخرى خارج منظومة الأمم المتحدة.

وتم التركيز بشكل خاص على أهمية تحسين الاستفادة من الصلاحيات الواسعة للجمعية العامة بموجب ميثاق الأمم

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

المتحدة، ولا سيما فيما يتعلق بتحقيق مزيد من التكامل مع مجلس الأمن بشأن المسائل المتصلة بحفظ السلام ومع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن النهوض بخطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥.

وأكد الفريق العامل أيضا على أهمية تعميق العلاقة مع التجمعات الحكومية الدولية غير الرسمية، وذلك استنادا بشكل جزئي إلى الأحكام الواردة في القرار التاريخي ٢٨٩/٦٧ المعتمد بتوافق الآراء في ٩ تموز/يوليه والمعنون ”دور الأمم المتحدة في إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية“. وعن طريق جعل الجمعية العامة أهم ملتقى للتفاعل المنتظم بين مجموعة العشرين والدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة، وُضع الأساس الذي يمكن الاستناد إليه في التنسيق بشأن القضايا الاقتصادية والمالية والتجارية العالمية في الفترة القادمة.

وتعلقت المجموعة الثانية من المواضيع التي تناولها الفريق العامل بمسائل تقنية هامة، مثل أساليب العمل وتنفيذ القرارات وتبسيط جدول الأعمال، بالإضافة إلى النظر في خيارات لإجراء الاقتراع في الجلسات العامة وفي اللجان الرئيسية بطريقة أكثر أمنا وعلى نحو مراع لعامل الزمن بقدر أكبر، بما في ذلك اختيار رؤساء اللجان. وقد جرى إيلاء اهتمام أيضا لمسألة المناقشات المواضيعية وأرحب بأن الفقرة ٧ من مشروع القرار بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة الوارد في الفقرة ٧٩ من الوثيقة A/67/936

> ”تسلم بأهمية عقد مناقشات مواضيعية تفاعلية وشاملة للجميع بشأن المسائل الآنية البالغة الأهمية بالنسبة للمجتمع الدولي وتدعو رئيس الجمعية العامة إلى مواصلة هذه الممارسة“.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص امتناني للدول الأعضاء لمشاركتها بهذه الأعداد الكبيرة في أحداث كهذه خلال الدورة السابعة والستين. وأعتقد أن كلا منها قد ساعد على الدفع قدما بعملية التنشيط، مما يدل على القدرة التنظيمة الفريدة للجمعية العامة. وشملت المواضيع الرئيسية، في جملة أمور، دور المحاكم الجنائية الدولية في المصالحة؛ ودور الأمم المتحدة في إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية؛ والحل السلمي للصراعات في أفريقيا؛ والتنمية المستدامة وتغير المناخ والثقافة والتنمية؛ ومباشرة الأعمال الحرة من أجل التنمية؛ وتعليم الشباب؛ وعدم المساواة.

في غضون أقل من أسبوعين، سأدعو إلى عقد المناقشة المواضيعية الختامية للدورة السابعة والستين بشأن دور وكالات التصنيف الائتماني في النظام المالي الدولي. وستتيح هذه المناسبة للجمعية العامة فرصة لم يسبق لها مثيل للتواصل مع أبرز الخبراء والأكاديميين الدوليين وكبار المسؤولين التنفيذيين للوكالات ذاتها، فضلا عن غيرها من الكيانات المالية. وسنكون قادرين على تقييم تدابير الإصلاح التي سبق اتخاذها ومناقشة تدابير إضافية قد يكون من الضروري تنفيذها من أجل إنشاء نظام للتصنيف أكثر موضوعية وموثوقية، يمكن أن يعود بالنفع على المجتمع الدولي بأسره.

وكانت المجموعة الثالثة من القضايا المندرجة ضمن اختصاص الفريق العامل تدور حول النظر في دور ومسؤولية الجمعية العامة في اختيار وتعيين الأمين العام وغيره من الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة. وكما يؤكد تقرير الفريق، فإن من شأن عملية أكثر شمولا وشفافية تنطوي على إشراك الجمعية العامة في مراحل مبكرة، مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها في المادة ٩٧ من ميثاق الأمم المتحدة واحترام القرار ١١ (د-١)، فضلا عن الوثائق الأخرى ذات الصلة، تمكين جميع الأعضاء من الاطلاع على آراء المرشحين المحتملين لمنصب الأمين العام، مما سيساعدهم على اتخاذ قرارات مستنيرة وتوفير تعليقات في الوقت المناسب للأجهزة الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة.

وشملت المجموعة الرابعة دراسة وظائف مكتب رئيس الجمعية العامة. وتضمن ذلك سبل تعزيز ذاكرته المؤسسية وزيادة فعالية عملية الانتقال من رئيس للجمعية إلى آخر وتوطيد علاقته مع الأمانة العامة ووضع خيارات بشأن كيفية زيادة عدد الموظفين الدائمين المنتدبين للمكتب ومعالجة النقص الواضح في مخصصات الميزانية والتي لم تزد منذ عام ١٩٩٨.

وأود أن أعرب عن خالص امتناني للدول الأعضاء التي ساهمت في الصندوق الاستئماني دعما لمكتب رئيس الجمعية العامة منذ إنشائه في آذار/مارس ٢٠١٠. غير أنه ينبغي عدم النظر إلى ذلك باعتباره حلا أمثل للنقص المزمن في تمويل مكتب رئيس الجمعية العامة. ومن ثم، أود توجيه نداء إلى الجمعية العامة للنظر في زيادة مخصصات المكتب في سياق المداولات المقبلة بشأن الميزانية العادية للمنظمة.

وأعتقد اعتقادا راسخا أنه ينبغي ألا يجد بلد ما، عند اتخاذ قرار بشأن الترشح لمنصب رئيس الجمعية العامة، نفسه مقيدا بالآثار المالية المحتملة لنجاح ترشحه، ونحث الجمعية بكل احترام على اتخاذ الإجراءات المناسبة لتحقيق تكافؤ الفرص بين الدول الأعضاء من الناحية المالية.

وقد اتخذنا عددا من الخطوات لتنشيط الهيئة العالمية الوحيدة في العالم التي تعمل على أساس المساواة في السيادة. وأرى أنه يتعين علينا بذل جهود إضافية في هذا المسعى بكل سرعة مدروسة. كما ينبغي أن يكون هدفنا زيادة تمكين الجمعية العامة من خلال ضمان استخدام صلاحياتها الواسعة النطاق على أفضل وجه ممكن، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. ويجب أن نسعى جاهدين إلى إصلاح الطريقة التي تدير بها الجمعية العامة أعمالها لكي تتمكن من الاضطلاع بدور رائد في الحوكمة العالمية خلال القرن الحادي والعشرين، يحترم من خلاله الجميع مزايا تعددية الأطراف الفعالة في إطار الالتزام بالمبادئ والمعايير المقبولة في إدارة العلاقات الدولية.

أنشئت الجمعية العامة في عام ١٩٤٥ لتكون بمثابة الضمير الأخلاقي للمجتمع الدولي. كما أنشئت بوصفها السجل الديمقراطي لحقوق جميع الدول، كبيرها وصغيرها، النامية والمتقدمة النمو منها، في العيش في سلام وأمن وازدهار. وعلى مدى عقود من الزمن، تحقق الآن الوعد الكبير لمؤسسي الأمم المتحدة بشكل كامل.

فعدد متزايد من البلدان تجتمع على الإيمان بضرورة أن تكون الجمعية أكثر فعالية وشفافية وشمولا في القرن الحادي والعشرين. والتنشيط، في رأيي، يشكل المفتاح لتمكين هذه المؤسسة من وضع جدول الأعمال لعالم يعيش في خضم تحول استراتيجي وبيئي عميق، حيث لا يمكن حل التحديات المعقدة التي نواجهها الآن بمعزل عن بعضها بعضا.

ومنذ أكثر من عام بقليل، أناط قادة العالم بالجمعية العامة المسؤولية الرئيسية عن صياغة تصور للانتقال العالمي إلى الاستدامة. وأرى أن نجاحها أو فشلها سيمثل اختبارا حقيقيا استراتيجيا لإمكانية إنجاز عملية تنشيط أعمال الجمعية العامة من عدمه بالإقدام وبعد النظر اللازمين لكي تتبوأ مكانها الصحيح في مجال قيادة شؤون العالم.

وفي أيلول/سبتمبر ١٩٦٣، اعتلى أحد أعظم رجال الدولة في القرن العشرين، رئيس الولايات المتحدة جون فيتزجيرالد كينيدي، منصة الجمعية العامة للمرة الثانية والأخيرة قبل شهرين فقط من حادثة اغتياله المأساوية في دالاس. وقال،

”إخواني، سكان هذا الكوكب ...“

(A/PV.1209)،

”إن الجهود الرامية إلى تحسين ظروف الإنسان ... ليست مهمة القلة. إنها مهمة جميع الدول ... فالطاعون والأوبئة والنهب والتلوث ومخاطر الطبيعة والجوع الذي يعاني منه الأطفال أعداء لجميع الدول. والبحر والأرض

والهواء شواغل لجميع الشعوب. ويمكن أن يصبح العلم والتكنولوجيا والتعليم حلفاء للدول قاطبة‘‘ (المرجع نفسه).

’’ولم يحدث من قبل أن كان للإنسان مثل هذه القدرة للسيطرة على بيئته والقضاء على العطش والجوع والانتصار على الفقر والمرض والتخلص من الأمية والمعاناة الإنسانية الكبيرة‘‘.

واختتم قائلا: ’’هلم نكمل ما بدأناه‘‘ (المرجع نفسه)،

’’(لأنني) أعتقد أن حل المشاكل التي تواجه مصير البشرية لا يخرج عن نطاق قدرة البشر‘‘ (انظر أعلاه)

وأنا أعتقد أنه ينبغي لنا أن نستمد الإلهام من تلك الكلمات وما تجسده من رؤية. وإذ نتطلع إلى اتخاذ العديد من الخطوات التي لا يزال يتعين اتخاذها، بشأن التنشيط والكثير من الأمور، فلنتذكر أن المنظمة قد أنشئت ليس لمجرد الحيلولة دون الانزلاق إلى الوراء في حرب تجافي الضمير، ولكن أيضا من أجل تعزيز أواصر الثقة بين الدول والشعوب.

وإذ نشارف على مرحلة تلوح فيها آفاق جيدة لإمكانية تحقيق ذلك، فلننتقل إلى الفعل، كما كان الرئيس كينيدي. وفيما يتعلق بالإيمان بقدرة البشرية الإبداعية على تذليل العقبات التي وضعتها هي بنفسها أمام بناء عالم أفضل، عالم لا يُنظر فيه إلى ندرة الموارد والمشقة والحرمان باعتباره مصيرا يجب أن نسلم به، ولكن كتحد يمكن لهذا الجيل المصمم التغلب عليه من خلال العمل معا حقا في سبيل قضية مشتركة.

نشرع الآن في النظر في مشروع القرار الوارد في الفقرة ٧٩ من تقرير الفريق العامل المخصص.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار المعنون ’’تنشيط أعمال الجمعية العامة‘‘، الوارد في الفقرة ٧٩ من تقرير الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار؟

اعتُمد مشروع القرار الوارد في الفقرة ٧٩ من الوثيقة A/67/936، (القرار ٦٧/٢٩٧).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن خالص شكري للسفير معتز أحمدين خليل، رئيس الفريق العامل المخصص، الذي أدار مناقشات الفريق العامل ومفاوضاته المعقدة باقتدار كبير. وهذا تعبير رسمي عن التقدير؛ بعد أن شكرته بنفسي في وقت سابق. وأعتقد حقا أنه قام بعمل رائع. وأود أن أشكره بحرارة على عمله المضني وعلى مساعيه ومساعي فريقه. ويحدوني أمل كبير أن يستمر ذلك ويتم البناء عليه في عمله خلال الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١١٦ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١١٧ من جدول الأعمال (تابع)

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية عقدت مناقشة بشأن هذا البند في جلستيها العامتين الثامنة والثلاثين والتاسعة والثلاثين، المعقودتين في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. كما يذكر الأعضاء أنه عملا بالمقرر ٦٦/٥٦٥ المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، واصلت الجمعية إجراء مفاوضات حكومية دولية بشأن إصلاح مجلس الأمن في جلسات عامة غير رسمية خلال الدورة الحالية.

وفي رسالة مؤرخة ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٣، عممت على الدول الأعضاء صياغة لمقرر شفوي بشأن تلك المسألة الهامة، لكي تنظر فيه.

هل لي أن أعتبر الآن أن الجمعية العامة تقرر:

”أن تعيد التأكيد على الدور المحوري للجمعية العامة بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة بمجلس الأمن؛

”وأن تواصل فورا المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن في جلسة عامة غير رسمية للجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين، على النحو المأذون به في مقررات الجمعية العامة ٥٥٧/٦٢ المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ و ٥٦٥/٦٣ المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ و ٥٦٨/٦٤ المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ و ٥٥٤/٦٥ المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ و ٥٦٦/٦٦ المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، استنادا إلى الجلسات غير الرسمية التي عقدت خلال دورتها السابعة والستين، فضلا عن مواقف ومقترحات الدول الأعضاء؛ فيما ترحب بالمشاركة الفعالة لرئيس الجمعية العامة ومبادراته وجهوده الحثيثة وتحيط علما بالمقترحات السابقة لرئيس المفاوضات الحكومية الدولية وتلاحظ مع التقدير دوره النشط وجهوده الملموسة، بما في ذلك إعداد نص يعبر عن المواقف والمقترحات التي قدمتها الدول الأعضاء بغية التعجيل بإجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن؛

”وأن تدعو إلى اجتماع الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن، خلال الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة، إذا قررت الدول الأعضاء ذلك؛

”وأن تدرج في جدول أعمال الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة بنداً بعنوان ”مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن“.؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن خالص شكري للسفير ظاهر تانين ممثل أفغانستان على ترؤسه المفاوضات بالنيابة عني، وعلى قيامه بذلك بحيادية تجاه المواقف، مع حرصه على إحراز التقدم.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تختتم نظرها في البند ١١٧ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٥.